

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

ال الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراءات المحاكمة وإصدار  
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمد سعيد الشريدة .

وأعضوية القضاة السادة

يوسف ذيابات ، غريب الخطابية ، محمد البدور ، غصبي المعايطة .

المدعى : مدعى عام الجمارك بالإضافة لوظيفته .

المميز ضدها

بتاريخ ٢٠١٤/٤/٣ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة  
الجمارك الاستئنافية في الدعوى رقم ( ٢٠١٤/١١١ ) بتاريخ ٢٠١٤/٣/٣١  
والمتضمن رد الاستئناف وتأيد القرار المستأنف الصادر عن محكمة الجمارك  
البدائية في الدعوى رقم ( ٢٠١٣/٨٣٢ ) بتاريخ ٢٠١٤/١/٢٩ بشأنه القاضي  
بإلزم الظنينة بغرامة مقدارها ٩٨٩٠ ديناراً و ٥٠٠ فلس بدل مصادرة بواقع  
القيمة والرسوم الجمركية .

ويتلخص سبب المميز بما يلي:

١. أخطأ суд المحكمة بالحكم بالغرامة بمبلغ ٩٨٩٠,٥٠٠ ديناراً ذلك أن الضريبة  
العامة على المبيعات من الرسوم التي تعرضت للضياع وقد خالفت المحكمة  
القانون من حيث اعتبارها أن الرسوم المقصودة في المادة ( ١٩٦ ) هي

الرسوم والضرائب والمنصوص عليها في المادة (٢) من قانون توحيد  
الرسوم والضرائب رقم ٧ لسنة ١٩٩٧ .

٢٠. أخطأت المحكمة عندما لم تعتبر أن ضريبة المبيعات من الرسوم التي تعرضت للضياع مخالفة نص المادة (١٩٦) من قانون الجمارك.

لأهذين السببين طلب المعين قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المعين .

وَالْمُؤْمِنُونَ إِذَا قُرِئُواٰ إِذَا قُرِئُواٰ إِذَا قُرِئُواٰ إِذَا قُرِئُواٰ

**بالتأكيد والمداولة** نجد إن القيادة العامة الجمركية قد أحالت الطنية  
لمحكمة الجمارك البدائية لمحاكمتها عن تهمة التصرف  
بمحتويات المعاملة الجمركية رقم ( ١٤٨٣٠ /٢٠٠٩/٤ /٢٢٠ ) تاريخ ٢٠٠٩/٤/٢٢  
قبل ظهور نتائج التحليل المخبري خلافاً لأحكام المادتين ( ٢٠٣ و ٢٠٤ ) من  
قانون الجمارك رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٨ وقانون الضريبة العامة على المبيعات رقم  
٦ لسنة ١٩٩٤ سندًا للوقائع الواردة بقرارطن .

نشرت محكمة الجمارك البدائية الدعوى وبتاريخ ٢٠١٤/١/٢٩ أصدرت  
قراراً رقم (٢٠١٣/٨٣٢) والذي قضى بـإدانة المميز ضدّها والحكم عليهما  
بما يلي:

١. الغرامة الجزائية ٥٠ ديناراً والرسوم عملاً بأحكام المادة (٢٠٦/أ) من قانون الجمارك.
  ٢. الغرامة الجزائية ٢٠٠ دينار والرسوم عملاً بالمادة (٣١) من قانون الجمارك.

و عملاً بالمادة (٧٢) عقوبات تفيذ العقوبة الجزائية الأشد بحق الظنينة وهي الغرامة ٢٠٠ دينار والرسوم .

٣. إلزامها بغرامة جمركية مقدارها ٤٥٠٠ دينار بواقع نصف القيمة كون مثلي الرسوم أقل من نصف القيمة عملاً بالمادة (٢٠٦/ب/٣) من قانون الجمارك بمثابة التعويض مدني للدائرة .

٤. إلزامها بغرامة مقدارها ٧٩٢١ ديناراً و ٢٤٠ فلساً بواقع مثلي ضريبة المبيعات بمثابة تعويض مدني للدائرة عملاً بالمادة (٣١) من قانون الضريبة العامة على المبيعات .

٥. إلزامها بغرامة مقدارها ٩٨٩٠ ديناراً و ٥٠٠ فلس بدل مصادره بواقع القيمة + الرسوم الجمركية عملاً بالمادة (٢٠٦/ج) من قانون الجمارك ذلك أن قانون الضريبة العامة على المبيعات لم ينص على مصادر البضاعة المهربة أو الحكم ببدل مصادرتها .

لم يرض مدعى عام الجمارك بهذا القرار فطعن فيه استئنافاً .

وبتاريخ ٢٠١٤/٣/٣١ أصدرت محكمة الجمارك الاستئنافية قرارها رقم (٢٠١٤/١١١) القاضي برد الاستئناف وتأييد القرار المستأنف وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

# lawpedia.jo

لم يرض مدعى عام الجمارك بهذا القرار فطعن فيه تمييزاً .

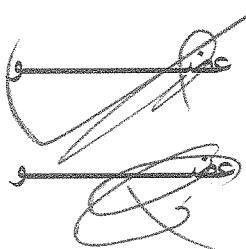
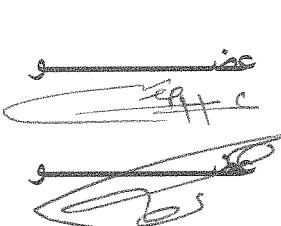
وعن سببي التمييز ومفادهما تخطئة محكمة الاستئناف بعدم احتساب الضريبة العامة على المبيعات عند الحكم ببدل المصادره والتعويض المدني لدائرة الجمارك ذلك أن الضريبة العامة على المبيعات من الرسوم التي تعرضت للضياع .

وفي ذلك نجد إن المادة الثانية من قانون توحيد الرسوم والضرائب التي تستوفى على البضائع المستوردة رقم ٧ لسنة ١٩٩٧ قد حدد الرسوم والضرائب المقصودة بالمادة (١٩٦) من قانون الجمارك والضريبة العامة على المبيعات ليست من ضمنها فيكون عدم شمول ضريبة المبيعات مع ما يحكم به ببدل مصادره

وتعويض مدني دائرة الجمارك يتحقق وأحكام القانون حيث توصلت محكمة الجمارك الاستئنافية إلى هذه النتيجة فإن قرارها في محله وأن هذين السببين لا يردا على القرار المميز مما يتوجب ردهما .

لهذا نقرر رد التمييز وتأييد القرار المميز وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ٢٣ رمضان سنة ١٤٣٥ هـ الموافق ٢٠١٤/٧/٢١ م

القاضي المترئس   
عضو  عضو   
رئيس الديوان 

دقيق / أش

lawpedia.jo